

CDIP/16/6

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 9 سبتمبر 2015

## اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

### الدورة السادسة عشرة

جنيف، من 9 إلى 13 نوفمبر 2015

### تحديث بشأن ردّ الإدارة على المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

من إعداد الأمانة

1. طلبت الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (اللجنة) – التي عُقدت في الفترة من 20 إلى 24 أبريل 2015، في أثناء مناقشة مسألة المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية – من الأمانة تحديث ردّ الإدارة على المراجعة المذكورة الذي عُرض على الدورة التاسعة للجنة (الوثيقة CDIP/9/14).
2. وتجدر الإشارة إلى أن ردّ الإدارة المذكور آنفاً قد صُنّف التوصيات الواردة في المراجعة الخارجية إلى الفئات الثلاث التالية:
  - (ألف) التوصيات الجاري تنفيذها في أنشطة الويبو أو في برامج الإصلاحات الجارية؛
  - (باء) والتوصيات التي تستحق مزيداً من الدراسة؛
  - (جيم) والتوصيات التي تطرح مشاكل من حيث تنفيذها.
3. ولذلك يرد في مرفق هذه الوثيقة تحديثاً بشأن توصيات الفئتين (ألف) و(باء) من ردّ الإدارة.
4. واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

أولاً. مقدمة

أقرت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (اللجنة) في دورتها الرابعة التي عُقدت في نوفمبر 2009 "مشروع تعزيز إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج بغية دعم عملية رصد وتقييم أثر أنشطة الويبو التمهوية". وكان أحد عناصر هذا المشروع يتمثل في إجراء مراجعة خارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية.

وأجرى هذه المراجعة الخارجية السيد كارولين ديري بوركيك والسيد سانتياغو روكا، وعرض تقريرهما (الذي يُشار إليه فيما يلي باسم "التقرير") على الدورة الثامنة للجنة التي عُقدت في نوفمبر 2011 (الوثيقة CDIP/8/INF/1<sup>1</sup>).

وشكّلت اللجنة فريقاً عاملاً مخصصاً للقيام بأمور منها مراجعة الوثيقة CDIP/8/INF/1، "مع التركيز على تحديد التوصيات الزائدة عن الحاجة أو التي لم تعد ذات صلة، دون إيلاء أي أولوية لأي من التوصيات" (حسبما جاء في الفقرة 10 من ملخص الرئيس). وطلب من الأمانة أيضاً أن تُقدّم ردّ الإدارة على التقرير للمساعدة في عمل الفريق العامل المخصص، ونظرت اللجنة في الرد أيضاً (الوثيقة CDIP/9/14).

وفي الدورة الحادية عشرة للجنة، عرضت الأمانة حالة تنفيذ بعض التوصيات المأخوذة من تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (CDIP/11/4)، ونظرت في جميع التوصيات التي وُضعت كلياً أو جزئياً في الفئة (أ) في رد الإدارة، وجرى في بعض الحالات تعديل التقسيم الأولي ليعكس الظروف الراهنة في ذلك الوقت. وطلبت اللجنة من الأمانة أن تواصل عملها، وأن تتخذ مزيداً من الإجراءات بشأن المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء، مثل إعداد دليل بشأن تقديم مساعدة الويبو التقنية (الوثيقة CDIP/12/7)، وكذلك إعادة هيكلة موقع الويبو الإلكتروني وتحديث قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية (IP-TAD).

وطلبت اللجنة، في دورتها الخامسة عشرة، من الأمانة تحديث رد الإدارة الوارد في الوثيقة CDIP/9/14. وتلبيةً لطلب اللجنة، نظرت الأمانة في التوصيات المدرجة في الفئة (ألف) (التوصيات الجاري تنفيذها في أنشطة الويبو أو في برامج الإصلاحات الجارية) والفئة (باء) (التوصيات التي تستحق مزيداً من الدراسة) وحديثها، في حين أن التوصيات المدرجة في الفئة (جيم) (التوصيات التي تطرح مشاكل من حيث تنفيذها) ظلت كما عُرضت في البداية.

وترد التوصيات فيما يلي بنفس الترتيب الذي عُرضت به في الوثيقة CDIP/9/14. ويرد بعد كل توصية ردّ مُحدّث، وقد بادرت الأمانة أيضاً باقتراح حالة كل توصية لتسهيل على الدول الأعضاء النظر فيها.

وتوخياً للإيجاز، لم تُكرّر المعلومات المُقدّمة تحت كل توصية في أي مكان آخر، رغم أنها قد تنطبق على توصيات متعددة.

ثانياً. ردّ مُحدّث على التوصيات

(ألف) التوصيات الجاري تنفيذها في أنشطة الويبو أو في برامج الإصلاحات الجارية

1. يوصي التقرير بأن تدمج الويبو في عملها فهماً واضحاً وشاملاً بما فيه الكفاية للأغراض العامة لأنشطة التعاون الإنمائي.

- لا تزال الويبو تولي أولوية للأهداف الإنمائية للدول الأعضاء عند التخطيط لأنشطة التعاون التقني، في سياق برنامج الشائبة وميزانيتها، وكذلك خطط العمل السنوية. فعملية التخطيط لأنشطة الويبو التعاونية التي تُجرى كل

<sup>1</sup> التقرير متاح على العنوان التالي: [http://www.wipo.int/meetings/en/doc\\_details.jsp?doc\\_id=182842](http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=182842).

عام هي عملية تعاونية تُجرى بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء. وتضمن المكاتب الإقليمية في الويبو أن أهداف جميع الأنشطة مفهومة ومُتفق عليها تماماً، وأن مبادئ توصيات جدول أعمال التنمية مدججة بالكامل في شتى المشروعات والأنشطة المتوخاة في خطط العمل.

ولذلك فإن أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات التي قامت بها المنظمة مُوجَّهة نحو التنمية وقائمة على الطلب، مع وضع الاحتياجات الخاصة للبلدان في الاعتبار.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقَّذة.

2. ويفترض التقرير أنَّ القصد الأشمل لجدول أعمال التنمية هو جعل الويبو منتدى متعدد الأطراف يتسم بمزيد من الفعالية لمناقشة قضايا تتقاطع فيها الملكية الفكرية مع التنمية وحل المشكلات الخاصة بهذه القضايا، وجعل الويبو مصدراً لتقديم المساعدة إلى البلدان في سياق إطار متوازن على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

- لا تزال الويبو سبّاقة في دعم الجهود التنموية المتعددة الأطراف التي يكون فيها للملكية الفكرية دورٌ. والمنصتان اللتان تمتازان بتعدد أصحاب المصالح - ألا وهما قاعدة بيانات الويبو للبحث (WIPO Re:Search) التي أُطلقت في عام 2011، وقاعدة بيانات "ويبو غرين" التي أُطلقت في عام 2013 - مثالان على مساهمة الويبو في المناقشة الخاصة بالسياسات، ونهج لتوجيه الحلول إلى البحث في الأمراض المدارية المهملة والملاريا والسل، ولتحفيز الابتكار ونشر التكنولوجيات الخضراء. وما مشاركة الويبو ومساهماتها في محافل أخرى مثل خطة التنمية لما بعد الأهداف الإنمائية للألفية إلا محاولة أخرى من جانب المنظمة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء فيها.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقَّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

3. ويوصي التقرير بأن تضطلع الأمانة بقدر أكبر من التوجيه والقيادة كي يذهب جدول أعمال التنمية "وما يرتبط به من دعوات إلى تحول في توجه أنشطة التعاون لأغراض التنمية" إلى ما هو أبعد من "تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية".

- رغم أن التقرير لا يحدّد المقصود بما هو "أبعد من تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية"، فإن الأمانة تؤدي دوراً تيسيراً وتضطلع، عند الاقتضاء، بدور قيادي في توجيه أنشطتها التعاونية الإنمائية، مع مراعاة أن المنظمة تقودها الدول الأعضاء.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقَّذة.

4. ويوصي التقرير بأن نطاق أنشطة الويبو للتعاون الإنمائي وكثافتها ينبغي أن يجسدا بشكل مناسب درجة الأولوية التي توليها البلدان النامية لها. فمن المقترح، على سبيل المثال، زيادة التركيز على الأنشطة التي تساهم إسهاماً مباشراً في تقليص الفجوة المعرفية.

- تواصل الويبو التركيز على الأنشطة التي تسعى إلى تقليص الفجوة المعرفية. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار استجابةً لتوصيات جدول أعمال التنمية بشأن تيسير النفاذ إلى المعلومات التكنولوجية الواردة في البراءات وغيرها من المستندات غير المتعلقة بالبراءات وتيسير استخدام هذه المعلومات. وقد حققت هذه المراكز إنجازاً مهماً إذا بلغ عدد الدول الأعضاء المشاركة 50 دولةً حتى الآن، وبلغ عدد شبكات المراكز الوطنية لدعم التكنولوجيا والابتكار نحو 40 شبكة، في حين أن العدد الإجمالي للمراكز التي أُنشئت يناهز 400 في تلك البلدان. وهذا النمو تدعمه أنشطة الويبو المستمرة لتكوين الكفاءات ونقل المعرفة، على سبيل المثال،

من خلال تنظيم دورات تدريبية ميدانية استُكملت بدروس وحلقات دراسية إلكترونية عبر الإنترنت وبمنصة المراكز الإلكترونية (eTISCs) (وهي منصة على شبكة الإنترنت يستخدمها حالياً أكثر من 1300 مسؤول من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في كل أنحاء العالم لتبادل المعارف والخبرات وتعزيز التعاون والتواصل)، وساهم كل ذلك في تقديم خدمات ذات تأثير أقوى واستدامة طويلة الأمد بجودة فائقة وتكلفة مناسبة. وأقيمت في أبريل 2015 حلقة وصل بين مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وبرنامج جديد يُسمى "برنامج مساعدة المخترع" بغية تقديم مساعدة تطوعية من محترفي الملكية الفكرية للمخترعين في البلدان النامية المؤهلة الذين يكونون من مستخدمي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.

وتلتزم الويبو التزاماً شديداً بتضييق الفجوة المعرفية، وإمداد الباحثين بنفاذ مجاني أو ميسور التكلفة إلى قواعد بيانات التكنولوجيا. وتُدير الويبو برنامجين للشركات الدولية بين القطاعين العام والخاص، أولهما هو برنامج النفاذ إلى البحوث من أجل التنمية والابتكار (ARDI). فقد انضمت الويبو إلى برنامج الأمم المتحدة للشركات بين القطاعين العام والخاص، والبحث من أجل الحياة (R4L) لتدمج فيه برنامج النفاذ إلى البحوث من أجل التنمية والابتكار في عام 2011، ومنذ ذلك الحين توسعت بشكل كبير في برنامج النفاذ إلى البحوث لتوفير نفاذ مجاني أو ميسور التكلفة إلى المجالات العلمية والتقنية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. فزاد محتواه زيادةً كبيرةً في السنوات الأخيرة، وزاد أيضاً عدد المستخدمين من 300 إلى أكثر من 500 مؤسسة من 72 بلداً. أما البرنامج الثاني - وهو برنامج النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات (ASPI)، الذي يهدف إلى إمداد المستخدمين في البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض بإمكانية النفاذ إلى قواعد البيانات التجارية المحتملة - فقد تضاعف عدد مستخدميه من 20 إلى أكثر من 40 مؤسسة في عام 2015.

ولا تزال الويبو تتعاون مع الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية في توفير أدوات تحليلية مثل تقارير واقع البراءات التي تسهل استخدام المعلومات المتعلقة بالبراءات وتبرهن على مساهمة النظام في القضايا العالمية مثل الصحة العامة والغذاء والزراعة، والأجهزة المساعدة للأشخاص ضعاف البصر وذوي الإعاقة السمعية والعاجزين عن قراءة المطبوعات، وغيرها.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

5. ويوصي التقرير بأن تشمل عملية التشاور التي يقوم بها المدير العام بخصوص مكاتب الويبو الخارجية في سياق التنسيق الداخلي والخارجي على مراجعة وتوضيح لدور هذه المكاتب في إعداد أنشطة التعاون الإنمائي وتنفيذها.

- فيما يتعلق بالمكاتب الخارجية المستقبلية المحتملة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالإجراءات المحتملة أو بالمبادئ التوجيهية، تحمّل الدول الأعضاء مسؤولية تحديد الأمور في هذا الصدد.

ومن الجدير بالذكر أن مكاتب الويبو الخارجية الخمسة (ألا وهي مكتب البرازيل، والصين، واليابان، وروسيا، وسنغافورة) مُدمجةٌ دمجاً تاماً في إطار نتائج المنظمة. ومن ثمّ فإن التخطيط السنوي لعمل المكاتب يكون بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية والقطاعات الأخرى الموجودة في المقر الرئيسي لضمان تنفيذ البرامج المستهدفة دون ازدواج الجهود والاستفادة الكاملة من مزايا المنظمة التي لها وجود ميداني. وتنطبق هذه الاعتبارات كذلك على أنشطة التعاون الإنمائي التي تقوم بها المكاتب الخارجية. وفي عام 2015، تعاونت شعبة أداء البرامج والميزانية تعاوناً مكثفاً مع المكاتب الخارجية لتحسين وضمان التنسيق في التخطيط للعمل في سياق إعداد وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 17/2016.

واضطلع مدير مكتب المدير العام في ديسمبر 2014 بالتنسيق الشامل للمكاتب الخارجية الخمسة. وابتداءً من يناير 2014، أطلقت مجموعة من المبادرات الملموسة التي تهدف إلى تحسين إنتاجية المكاتب الخارجية وكفاءتها، مثل تبسيط التنسيق بينها وبين جميع القطاعات والبرامج في المقر الرئيسي، بما في ذلك ما يتعلق بالتعاون الإنمائي، وإلى تعزيز اتساق إدارتها بشكل عام. وقد اشتملت هذه المبادرات على: "1" إقامة برنامج تكنولوجيا معلومات شامل لتجهيز المكاتب الخارجية بنفس وظائف تكنولوجيا المعلومات والأمن الموجودة في المقر الرئيسي؛ "2" وعقد الاجتماع التنسيقي الأول بين رؤساء المكاتب الخارجية في جنيف؛ "3" وإقامة مؤتمرات فيديو دورية بين القطاعات والبرامج في المقر الرئيسي والمكاتب الخارجية؛ "4" وإعداد تقارير نصف شهرية منتظمة من المكاتب الخارجية وتقديمها إلى بقية المنظمة؛ "5" وإنشاء أفرقة عمل لدراسة شتى القضايا الحاسمة (أي بدءاً من الموارد البشرية، وصولاً إلى تكنولوجيا المعلومات والمباني والأمن) وتبسيط السياسات والإجراءات المتعلقة بسير عمل المكاتب الخارجية. وقد أدى ذلك إلى تحسين التنسيق والاتساق في التخطيط للأنشطة ورصدها، بما في ذلك أنشطة التعاون الإنمائي، من قبل المكاتب الخارجية وكذلك من حيث أدائها.

ويمكن اعتبار هذه التوصية قيد التنفيذ.

6. ويطلب التقرير من الويبو أن تتبنى مبادئ فعالية المعونة/التنمية، وتوحي البلدان لزام الأمور، والمواءمة (التنسيق)، وتركيز النتائج، والمساءلة المتبادلة.

- وأقرت المنظمة تصميم إطار متسق للإدارة القائمة على النتائج وتطويره وإنشاءه، من أجل دعم عملية رصد وتقييم وقع أنشطة المنظمة على التنمية، فضلاً عن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وتعزيز الكفاءات اللازمة للتقدير الموضوعي لوقع الأنشطة. وكفل إطار الإدارة القائمة على النتائج أموراً منها أن أنشطة المنظمة الموجهة نحو التنمية ساهمت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وامتثلت لمبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وإضافةً إلى ذلك، لا تزال المساعدة على إعداد استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية بناءً على عملية تشاور وطني شاملة تلبي الاحتياجات المحددة لكل بلد من أجل تحقيق أهدافه الإنمائية.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذة.

7. ويُقدّم التقرير توصيات تهدف إلى تحسين مفهوم المساعدة التقنية "القائمة على الطلب"، وإلى تحسين إدارة الطلبات. ويشير التقرير أيضاً إلى أنه ينبغي حدوث حوار بين المستفيدين الوطنيين والأمانة حول استراتيجيات التنمية الوطنية، والأولويات والاحتياجات، والتزامات الويبو بالمضي قدماً في جدول أعمال التنمية.

- وتقوم أنشطة الويبو للتعاون الإنمائي على أساس تفاعل منتظم مع البلدان المتلقية من خلال حوار دائم مع السلطات الوطنية المختصة من أجل تحديد الاحتياجات ووضع الأولويات والاتفاق على تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، وذلك بما يتماشى مع استراتيجيات التنمية الوطنية الخاصة بكل بلد ومع مراعاة الواقع الاجتماعي الاقتصادي للدول الأعضاء. وهذه عملية موجهة نحو التنمية وقائمة على الطلب تهدف إلى تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في جميع أنشطة الويبو التعاونية.

ومن أمثلة ذلك أنه يُجرى التعاون من أجل المساعدة على إنشاء أكاديميات وطنية للتدريب على الملكية الفكرية بناءً على طلبات وطنية وتبعاً للاحتياجات والأولويات الوطنية في مجال التدريب على الملكية الفكرية. وتُستشار جهات التنسيق الوطنية بشأن جميع الأنشطة المتعلقة بالتعاون، وتوافق عليها تلك الجهات وتشارك في تنفيذها. وبرنامج الماجستير التي تشارك في تقديمها أكاديمية الويبو والجامعات الوطنية تُصمّم بالتشاور مع الجامعات والاتفاق معها، وبدعم من حكوماتها. وتُعَدّ المدارس الصيفية بناءً على طلب من الدول الأعضاء، وتُصمّم بالاشتراك مع جهات

التنسيق الوطنية وفقاً للاحتياجات الوطنية في مجال التدريب على الملكية الفكرية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد ساعد برنامج التعلم عن بعد الخاص بأكاديمية الويبو سبع دول أعضاء على تكييف دورات الويبو للتعلم عن بعد (الأساسية والمتقدمة) وفقاً للغة الوطنية والتصور الوطني، بناءً على طلب من الدول الأعضاء المعنية ووفقاً للاستراتيجيات الوطنية في مجال التوعية بالملكية الفكرية. وقد شرع برنامج تدريب الموظفين الحكوميين في عملية تشاور مع المكاتب الوطنية للملكية الفكرية في جميع الدول الأعضاء في الويبو من أجل تقييم الاحتياجات الوطنية المتعلقة بتعليم الملكية الفكرية. وسوف يُعاد تصميم كتالوج الدورات التي تقدمها أكاديمية الويبو للموظفين الحكوميين مع وضع نتائج ذلك في الاعتبار.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

8. ويوصي التقرير بتحسين كيفية تحديد أولويات الأنشطة الإنمائية والتعاونية المنجزة وتحسين توازنها.

- ونظرت الدول الأعضاء خلال عملية إعداد البرنامج والميزانية في برنامج التعاون الإنمائي الشائئ الحول الخاص بالمنظمة، ووافقت عليه الدول الأعضاء. ثم رُتّب هذا البرنامج الشائئ الحول في بنود وفقاً لأنشطة التعاون الإنمائي المحددة في خطط العمل السنوية التي تقوم على أساس استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية، إن وجدت، أو في الخطط القطرية التي جرى إعدادها والاتفاق عليها مع بعض الدول الأعضاء المستفيدة، أو في كليهما.

وقد وُضعت واختُبرت منهجية إعداد استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية من خلال مشروع جدول أعمال التنمية ذي الصلة. وبعد الانتهاء من المشروع، جرى تعميم المنهجية على عمل جميع المكاتب الإقليمية. ويسعى النهج المذكور أعلاه إلى تنفيذ التوصية المشار إليها بالكامل.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً.

9. ويوصي التقرير بإمداد الدول الأعضاء بنظرة عامة استراتيجية ملائمة حول أنشطة الويبو وأولوياتها واعتمادات الميزانية في مجال التعاون لأغراض التنمية.

- وجرى في لجنة البرنامج والميزانية تناول النظرة العامة الاستراتيجية الخاصة بأولويات الويبو وأنشطتها واعتمادات الميزانية في مجال التعاون لأغراض التنمية.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً.

10. ويُقدّم التقرير عدداً من التوصيات الموجهة نحو تحسين إطار الإدارة القائمة على النتائج، والتي تهدف إلى تعزيز أدوات وعمليات قياس وقع أنشطة التعاون الإنمائي وتقييم هذا الوقع وإعداد تقارير عنه. وفي هذا السياق، يوجد عدد من التوصيات الموجهة أيضاً نحو تحسين كفاءة الأنشطة من حيث التكلفة، ودمج أنشطة التعاون الإنمائي في العملية المنتظمة لوضع البرنامج والميزانية، وتحديد الأولويات الاستراتيجية للأهداف، والأولويات، والنتائج المرقبة. وتشير التوصيات أيضاً إلى ضرورة تطبيق إطار تقييم فعال لأنشطة الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية، والتأكد من أن التقدم المحرز في إدماج مبادئ جدول أعمال التنمية على مستوى التخطيط يُترجم إلى نتائج أفضل على مستوى التنفيذ.

- ولقد جرى تعزيز جميع مراحل إدارة البرامج تعزيزاً كبيراً داخل المنظمة ضمن نظام الإدارة القائمة على النتائج. وكان التركيز الأول ينصب على تحسين التخطيط، حيث إنه يُرسي الأساس للمراحل اللاحقة. وقد تحول التركيز في الشائئ 15/2014 إلى رصد التنفيذ وتقييم الأداء، ومن ثم استكمال دورة الأداء. ورغم أن التخطيط، ورصد

التنفيذ، وتقييم الأداء قد شهد تحسناً كبيراً في كل أنحاء المنظمة منذ الشنائية 2009/2008 ويُدعم حالياً بعمليات وأدوات وأنظمة قوية، فإن مواصلة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج لا تزال عملية ديناميكية.

ويجري استكمال نظام الويبو للإدارة القائمة على النتائج بتقييمات مستقلة تجريباً شعبة الرقابة الداخلية. وكانت، ولا تزال، لتقييمات مشروعات جدول أعمال التنمية وللتقييمات القطرية فائدة كبيرة في تحديد المجالات التي يمكن فيها تحسين أنشطة المنظمة في مجال التعاون من أجل التنمية.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة.

11. يرد في التقرير توصيات تهدف إلى تنويع وتعزيز أوجه التعاون مع الجهات المانحة، لا سيما من خلال برامج الصناديق الاستئمانية.

- وفي الفترة من يناير 2013 إلى يونيو 2015، أبرم اتفاقان جديداً من اتفاقات الصناديق الاستئمانية مع جمهورية كوريا والبرازيل. وتوجد منذ عام 2010 زيادة مطردة في الموارد المتاحة لأنشطة البرامج من خارج الميزانية.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

12. ويوصي التقرير بضرورة وجود مزيد من الإبلاغ والرصد والتقييم والمتابعة بشكل دوري ومنتظم من أجل التركيز على النتائج البعيدة المدى والوقع التراكمي لأنشطة التعاون الإنمائي.

- ويُستخدَم نظام الإدارة القائمة على النتائج، وعملية إعداد البرنامج والميزانية، وعملية التخطيط السنوي للعمل من أجل تعزيز التركيز على النتائج والرصد والتقييم.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة.

13. ويُقدّم التقرير عدداً من التوصيات المتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك مراجعة الهياكل التنظيمية للمراقبة والإدارة، (مثل الحاجة إلى آليات رصد/ تقييم مستقلة لضمان أن ما تقدمه الويبو من مساعدة تقنية يساعد على تحقيق التنمية). وتتناول توصيات أخرى أيضاً نموذج تنفيذ أنشطة التعاون الإنمائي، وضرورة توضيح أدوار ومسؤوليات شتى مُقدّمي الخدمات في المنظمة.

- وقدمت شعبة الرقابة الداخلية، منذ يناير 2013، سبعة تقارير تقييم، منها أربعة تقارير تتناول قضايا المساعدة التقنية. وتخضع أعمال التقييم لميثاق الرقابة الداخلية وسياسة التقييم 2010-2015 التي تخضع للمراجعة حالياً: وترد في كل وثيقة من هاتين الوثيقتين أحكام لاستقلال عمل الأمانة الخاص بالتنمية، وكذلك لتقييم أهمية هذا العمل.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة.

14. ويوصي التقرير بإجراء مناقشة أكبر بين الأمانة والدول الأعضاء بشأن المخاطر المرتبطة بالأنشطة، أو الظروف المحلية التي من شأنها أن تسهّل نجاح الأنشطة أو تُعيقه.

- كما ذُكر في تقرير أداء البرنامج لعام 2014، أُعدّ عددٌ من الوثائق التي وضعت إطاراً متماسكاً ذا صبغة رسمية لإدارة المخاطر والضوابط الداخلية للمنظمة، بما في ذلك إطار الويبو للمساءلة، وبيان الويبو بشأن قابلية تحمل المخاطر، وإنشاء فريق إدارة المخاطر، وسياسة إدارة المخاطر، ودليل إدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وقد استعرضت الدول الأعضاء إطار الويبو للمساءلة وبيان الويبو بشأن قابلية تحمل المخاطر، وأقرتها في نهاية عام 2014.

ومن أجل تسهيل النفاذ الآني إلى معلومات المخاطر والضوابط، ودعم الإدارة الاستباقية للمخاطر والضوابط، والاستجابة الفعالة لهيئات التدقيق، طُبِّقت في النصف الثاني من عام 2014 أداة لإدارة المخاطر المؤسسية، واستُخدمت لدعم عملية التخطيط لعمل 2015. وعُزِّزت أيضاً عمليات رصد المخاطر والإبلاغ عنها عبر القيام بما يلي: "1" إجراء استعراضات نصف سنوية للمخاطر، وهذه الاستعراضات تشكل أيضاً الأساس للنقطة "2" المتمثلة في استعراض فريق إدارة المخاطر للتقارير نصف السنوية بشأن إدارة المخاطر، "3" واستمرار تعزيز إدماج إدارة المخاطر في عمليات إدارة أداء البرنامج.

وفي معرض تقييم الأداء، رُوِيَ على النحو الواجب وقع المخاطر المُحدَّدة في وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 15/2014، وتحتوي وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للثنائية 17/2016 - مثلها في ذلك مثل الثنائية السابقة - على المخاطر المحددة فيما يخص تحقيق النتائج المرتقبة أسفل عرض كل برنامج.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً.

15. ويوصي التقرير بأن تتوسع الويبو في إشراك أصحاب المصالح لضمان حدوث توازن بين وجهات النظر، ويوصي، في هذا السياق، بدعم جهود البلدان الرامية إلى إنشاء لجان وطنية معنية بالتنمية والملكية الفكرية.

- وتعمل الويبو عن كثب مع السلطات الوطنية بهدف تعزيز المشاركة الواسعة لأصحاب المصالح المعنيين في جميع أنشطة التعاون، مما يضمن اتباع نهج متوازن بشأن الملكية الفكرية ويدعم جهود البلد لإنشاء وتعزيز مخططات تعاونية في مجال التنمية والملكية الفكرية.

وتقدم المكاتب الإقليمية المشورة والدعم لإنشاء لجان توجيهية وطنية في مجال الملكية الفكرية في الدول الأعضاء، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية صياغة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية واعتمادها وتنفيذها، مع احترام القرارات السيادية التي تتخذها الدول الأعضاء.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

16. ويوصي التقرير بزيادة الجهود الرامية إلى حشد التبرعات، بما في ذلك التبرعات المقدمة من الجهات المانحة الرئيسية والمؤسسات الخيرية.

- وتقوم أمانة الويبو، على نحو معتاد، بتعزيز الجهود المبذولة لزيادة التبرعات المقدمة من الجهات المانحة الرئيسية ومن المؤسسات الخيرية. وينصب معظم تركيز هذا الجهد، منذ عام 2013، على حشد الموارد اللازمة لمشروعات مُحدَّدة من مشروعات الويبو، مثل قاعدة بيانات "ويبو غرين"، وقاعدة بيانات الويبو للبحث، واتحاد الكتب المُيسَّرة. ومنذ عام 2014، تُقدَّم الخدمات الاستشارية لحشد الموارد إلى مديري مشروعات الويبو من أجل دعمهم فيما يبذلونه من الجهود الرامية إلى حشد الموارد على أساس المشروعات.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

17. ويوصي التقرير بأن تكون الويبو أكثر نشاطاً في اختيار الشركاء، لا سيما المنظمات الحكومية الدولية، المتعاونين معها في أنشطتها الخاصة بالتعاون الإنمائي. ويوصي التقرير أيضاً بأن تقيم الويبو مزيداً من الشركات مع مؤسسات وطنية على المستوى المحلي.



- وفي إطار الاتفاق المبرم بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية، تتعاون الويبو مع منظمة التجارة العالمية في كلٍّ من الأنشطة الوطنية والإقليمية للتدريب وتكوين الكفاءات. وبرنامج التعاون الثلاثي مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية قد تناول أيضاً التعاون الإنمائي. وإضافةً إلى ذلك، شاركت الويبو، منذ عام 2013، في أنشطة تعاون إنمائي مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN-DESA)، والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، ومركز التجارة الدولية (ITC)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، ومنظمة الجمارك العالمية (WCO)، ومكتب البراءات الأوروبي (EPO).

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

18. ويوصي التقرير بزيادة إدماج المساعدة التقنية العادية والممولة من الجهات المانحة لدعم تحسين قياس الوقع الإنمائي، والشفافية للجهات المانحة والمستفيدين وأصحاب المصالح الآخرين.

- وجرى إدماج المساعدة التقنية العادية والممولة من الجهات المانحة في البرنامج والميزانية للمرة الأولى في وثيقة البرنامج والميزانية للثلاثية 13/2012. وفي الثنائية 15/2014، وجرى أيضاً تعميم المساعدة التقنية الممولة من الجهات المانحة بشأن عملية التخطيط السنوي للعمل.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً.

19. ويوصي التقرير بأن يتوخى الموظفون مزيداً من الحذر في عزو النجاح أو الفشل إلى أنشطة التعاون الإنمائي حين تقييم الوقع والنتائج.

- ويستخدم في الوقت الحالي نظام الإدارة القائمة على النتائج، وعملية إعداد البرنامج والميزانية، وعملية إعداد خطة العمل السنوية للاستمرار في تعزيز التركيز على الرصد والنتائج والتقييم.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

20. وتتناول بعض توصيات التقرير أيضاً اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتخطيط لمشروعات اللجنة، وضمان تقييم هذه المشروعات قبل التوسع فيها أو تجديدها.

- وطبقت الويبو نظاماً فعالاً للتخطيط لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ومشروعاته ورصد هذا التنفيذ وتقييمه. وتتوقع المنهجية القائمة على المشروعات وجود آلية تقييم خارجي مستقل بعد الانتهاء من كل مشروع. أما قرار تجديد أحد المشروعات أو إيقافه أو تعميمه فتتخذه الدول الأعضاء خلال دورة اللجنة بناءً على توصية يقدمها المُقيّم الخارجي.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

21. ويوصي التقرير بإجراء مراجعة استراتيجية لهيكل الويبو التنظيمي الداخلي من أجل ضمان الاتساق مع أهداف المنظمة والأولويات المتعلقة بالتنمية.

- وبدأت مبادرة تصميم تنظيمي في عام 2010 ضمن برنامج التمويل الاستراتيجي. واستُكمل ذلك بإدخال التخطيط للقوة العاملة في الشائبة 15/2014 الذي أُدمج حالياً بالكامل في نظام الويبو للإدارة القائمة على النتائج.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفذةً.

22. ويوصي التقرير بأن يُوضَّح تعريف وإفٍ لما يُعتبر "نشاطاً تعاونياً إنمائياً" لأغراض وثيقة البرنامج والميزانية، وبأن يُستخدَم في تقدير نسبة وقت الموظفين المُستغرق في إنجاز أنشطة التعاون الإنمائي. وفي الوقت نفسه، يقر التقرير أيضاً بأن: "وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للشائبة 13/2012 تُعرِّف على نحو أفضل النفقات التي تُعتبر من "نفقات التنمية"، مقارنةً بالسنوات السابقة".

- وتُجرى حالياً في اللجنة مناقشات بشأن تعريف نفقات التنمية في سياق البرنامج والميزانية.

ويمكن اعتبار هذه التوصية قيد التنفيذ.

23. ويوصي التقرير بتقديم مساعدة أفضل للبلدان النامية من أجل تقييم احتياجاتها الإنمائية، وقدراتها في مجال الملكية الفكرية، واستراتيجياتها المناسبة. ويشير التقرير أيضاً إلى ضرورة وجود منهجية مرضية لمساعدة البلدان النامية على تقييم احتياجاتها الإنمائية، وقدراتها في مجال الملكية الفكرية، واستراتيجياتها المناسبة.

- ولا تكف الويبو عن مساعدة الدول الأعضاء في تقييم احتياجاتها الإنمائية المتعلقة بالملكية الفكرية، وقدراتها في مجال الملكية الفكرية، وأطرها المؤسسية، من أجل تحديد الأولويات بوضوح. وتُقدَّم المساعدة أيضاً في وضع الأهداف القائمة على النتائج والموجهة نحو التنمية من خلال صياغة استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية بعد استخدام المنهجية والأدوات المناسبة المُعدَّة في إطار أحد مشروعات جدول أعمال التنمية.

وعلى سبيل المثال، تراعي جميع البرامج التي وضعتها أكاديمية الويبو استخدام الملكية الفكرية في تعزيز تحقيق توازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. ويجري باستمرار تحديث محتويات مواد التدريب مع مراعاة القضايا الجديدة للملكية الفكرية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتقدم الأكاديمية أيضاً برنامجين تدريبيين مُحدَّدين للمسؤولين من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً التي من المتوقع أن يقوموا فيها بإعداد مشروعات بشأن استخدام الملكية الفكرية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية وتنفيذ هذه المشروعات على الصعيد الوطني.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفذةً. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

24. ويوصي التقرير بأن يكون لمشروع الويبو بشأن استراتيجية الملكية الفكرية الوطنية مشاركةً نشطةً مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصالح والخبراء الخارجيين، وبأن يكون لها تنسيقٌ داخلي ثابت.

- ووُضعت منهجية بشأن صياغة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في إطار أحد مشروعات جدول أعمال التنمية، ألا وهو مشروع تعزيز قدرات المؤسسات والمستخدمين على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وتشتمل هذه الاستراتيجية على أدوات لتقييم الاحتياجات، ووضع أسس المقارنة، والمبادئ التوجيهية لعملية تشاور وتحقيق متكررة بين أصحاب المصلحة المتعددين. وتستعين المكاتب الإقليمية بهذه المنهجية لدعم صياغة استراتيجية الملكية الفكرية الخاصة بالبلدان التي تقع في منطقة كل منها مع المعلومات المقدمة من القطاعات ذات الصلة، لا سيما في مرحلة التنفيذ.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفذةً.

25. ويوصي التقرير بأن تقوم الويبو بتوسيع نطاق أوجه التعاون مع أصحاب المصالح غير الحكوميين للمساعدة على استدامة النتائج وتعزيز تنوع وجهات النظر.

- وتشارك الويبو باستمرار في التفاوض والتشاور مع طائفة متنوعة من أصحاب المصالح الخارجيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الملكية الفكرية. ويهدف هذا الحوار إلى تعزيز الشراكة والاستفادة من تنوع وجهات النظر. وتداول المنظمة على تيسير إقامة عدد من المحافل المختلفة التي تسعى من خلالها إلى التعاون مع أصحاب المصالح غير الحكوميين، بما في ذلك إقامة حلقات عمل وحلقات دراسية، ومشاورات بشأن مشروعات مُحدّدة، وأحداث جانبية.

ويستضيف المدير العام اجتماعاً سنوياً يقتصر على المنظمات غير الحكومية المعتمدة، استمراراً لتقليد قيم يتمثل في التفاعل المنفتح والشفاف والمتجاوب مع أصحاب المصالح الخارجيين بشأن عمل الويبو وإنجازاتها.

وسوف تواصل الويبو انتهاج طريق المبادرات التي تُشجّع وتُسهّل مشاركة المجتمع المدني الفعالة والهادفة، لتعزيز تنوع وجهات النظر، في أنشطتها.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

26. ويوصي التقرير بأن تُحسّن الويبو تعاونها مع أسرة الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية، لا سيما منظمة التجارة العالمية.

- وإضافةً إلى المعلومات المذكورة أسفل التوصية رقم 17، يمكن الإشارة إلى أن أمانة الويبو ترفع بانتظام تقارير إلى منظومة الأمم المتحدة بشأن مساهمة أنشطتها في التنمية. فعلى سبيل المثال، في يناير 2013 و2014، أرسل المدير العام للويبو تقرير أداء البرنامج للشائبة 11/2010 إلى الأمين العام للأمم المتحدة كما أرسل له تقرير المدير العام حول اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ويزداد يوماً بعد يوم الاعتراف بكون الويبو مصدراً قيماً للمعلومات والمساعدة والدعم في طائفة كبيرة من قضايا الملكية الفكرية التي تُثار في محافل أخرى.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

27. ويوصي التقرير بأن تُعزز الويبو تنسيقها الخارجي لاستحداث منهجيات لوضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية، وبأن يكون ذلك التنسيق على مستوى البلدان في أثناء صياغة تلك الاستراتيجيات.

- واستحدثت الويبو، كما ذكرنا من قبل، أداة مفاهيمية لتسترشد بها البلدان عند تصميم استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية. وتذكر هذه الأداة أن عملية صياغة استراتيجية وطنية للملكية الفكرية وتنفيذها تقتضي إشراك جميع أصحاب المصالح المعنيين، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والجهات المانحة. ولذلك يحدث تعاون مع المنظمات الدولية الأخرى في كثير من الحالات. ولا تزال درجة "التشاور الخارجي" تتوقف على إرادة الدول الأعضاء المعنية.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

28. ويوصي التقرير بالتركيز على الآثار الأبعد مدى أو التراكمية لأنشطة التعاون الإنمائي، لا على المشروعات القصيرة المدى.

- وعلى مدى الثنائيات القليلة الماضية، أعادت الويبو توجيه تركيز أنشطتها الخاصة بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات نحو مشروعات مستدامة طويلة الأمد، بهدف تحقيق نتائج ملموسة وتوفير تعاون مثمر لصالح أنظمة

الملكية الفكرية الشاملة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. على سبيل المثال، تُصاغ حالياً مبادرات طويلة الأمد لإنشاء مراكز ملكية فكرية في البلدان النامية لتسريع وتيرة الابتكار التكنولوجي. وسوف تستمر هذه المبادرة لمدة ثلاثين، وسوف تجمع بين أنشطة شتى برامج الويبو لإفادة مجموعة مُستهدفة من أصحاب المصالح ولتكوين الكفاءات المؤسسية للكيانات التي يمثلونها.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

29. ويوصي التقرير بإيلاء الأولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ولتبادل الخبرات بينها، باعتبار ذلك وسيلة أكثر كفاءة لتقديم المساعدة التقنية من ناحية ما.

- ومن المتوقع تعزيز تبادل الخبرات باستخدام وظيفة لإجراء حوار تفاعلي بين الأطراف المعنية، وهو ما أتاحه موقع الويبو الإلكتروني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقاعدة بيانات مواطن المرونة، ومنصات نقل التكنولوجيات.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة.

30. يحتوي التقرير على عدد من التوصيات التي تهدف إلى بناء البنية التحتية.

- وتواصل الويبو تعزيز بنيتها التحتية التقنية والمعرفية من أجل مكاتب الملكية الفكرية وغيرها من مؤسسات الملكية الفكرية، وذلك من خلال توفير طائفة متنوعة من الخدمات الفائقة الجودة لأصحاب المصالح (نظام إدارة الملكية الصناعية (IPAS)، وشبكة الويبو لحق المؤلف (WCC)، وخدمة الويبو للنفاذ الرقمي (DAS)، ونظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (CASE)).

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة.

31. ويُقدّم التقرير عدداً من التوصيات في مجال تحديث مكاتب الملكية الفكرية. على سبيل المثال، يوصي التقرير، في مجال البراءات، بتقديم مساعدة أكبر إلى البلدان لكي تراجع تقارير البحث والفحص الدولية والتقارير الصادرة عن مكاتب البراءات الوطنية الأخرى في ضوء التشريعات الوطنية.

- وزادت الويبو ما تقدمه من دعم إلى مكاتب الملكية الفكرية من أجل تحسين أنظمة العمل الخاصة بها باستخدام أنظمة تكنولوجية حديثة. ومنذ عام 2011، زاد عدد مكاتب الملكية الفكرية التي تستخدم الأنظمة التي تقدمها الويبو لاستقبال حقوق الملكية الفكرية وإدارتها وفحصها ونشرها بنسبة 50% تقريباً، من 48 إلى 70 مكتب. وتبدأ المشروعات بعد إجراء تقييم يشمل فهم الأولويات، والموارد المتاحة، والتزام الإدارة، والاستعداد للمشروع. وبناءً على الأولويات التي أعربت عنها الدول الأعضاء، توسعت الويبو في برنامج المساعدة التقنية المقدمة لمكاتب الملكية الفكرية ليشمل المساعدة على الإيداع والنشر عبر الإنترنت. ولتحسين استدامة التنفيذ وجودته، يُستعان بفريق دعم مُتفرغ ("مكتب المساعدة الخاص بنظام إدارة الملكية الصناعية").

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

32. ويُقدّم التقرير عدداً من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وتقييم المشورة التشريعية. ويوصي التقرير، على وجه الخصوص، بأن يُجري فريق من الخبراء القانونيين الخارجيين مراجعةً معمقةً للمساعدة التشريعية.

- وجرى في عملية إعداد البرنامج والميزانية تناول الحاجة إلى نتائج مرتقبة مناسبة ومؤشرات لنتائج المساعدة التشريعية. وتضمنت وثيقة البرنامج والميزانية للثانية 15/2014 نتيجةً مرتقبةً بشأن "أطر تشريعية وتنظيمية

وسياسية مناسبة ومتوازنة للملكية الفكرية". ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المشورة المقدمة على مستوى ثنائي من أمانة الويبو إلى إحدى الدول الأعضاء لم يُكشَف عنها أو تُنشر إلا بناءً على قرار اتخذته الدولة العضو المعنية.

ومن الجدير بالذكر أنه فيما يتعلق بهذه التوصية، أُجري تقييمٌ خارجيٌّ للمساعدة التشريعية بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وذلك في إطار تقييم الهدف الاستراتيجي السادس. وأكدت مقابلات مع عينة من البلدان المستفيدة ارتفاع جودة المشورة وحيادها، واعتُبرت المشورة غير متحيزة.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

33. ويوصي التقرير بأن تتأكد الإدارة العليا من أنّ جميع القطاعات / البرامج تقدم معلومات كاملة عن أنشطتها التشريعية إلى قاعدة بيانات المساعدة التقنية.

- وإن تزامن قاعدة بيانات المساعدة التقنية مع التخطيط للموارد المؤسسية، الجاري حالياً، سوف يضمن أن جميع أنشطة المساعدة التقنية، بما فيها تلك الأنشطة المتعلقة بالمساعدة التشريعية، تُدرج بشكل صحيح في قاعدة بيانات المساعدة التقنية.

ويمكن اعتبار هذه التوصية قيد التنفيذ.

34. ويوصي التقرير بأن تسترشد المشورة التشريعية والتنظيمية بتقييمات احتياجات البلدان واستراتيجيات الملكية الفكرية قبل الرد على طلب المساعدة التشريعية، ويوصي بأن تعمل الويبو مع البلد لاستقصاء أولوياته الإنمائية واحتياجات قطاعاته والتزاماته الدولية ذات الصلة.

- وتطبق أمانة الويبو حالياً ممارسة الاستعانة بتقييم احتياجات البلدان واستراتيجيات الملكية الفكرية لتوفير معلومات تسترشد بها في تقديم المشورة التشريعية في البلدان التي توجد بها هذه الأدوات أو يجري تطبيقها. ويسبق تقديم المساعدة التشريعية على نحو روتيني طلبات للحصول على المعلومات ترسلها الأمانة إلى البلد المعني، ويجري التواصل مع جهات الاتصال في الحكومة الطالبة أيضاً. ثم يأتي بعد ذلك التشاور الداخلي وإجراءات التحقق (أي أن استراتيجيات الملكية الفكرية تُرسل على نحو منهجي إلى شعبة قانون البراءات للتعليق على القضايا المتعلقة بالبراءات).

وفي مجال إسداء المشورة التشريعية والسياسية بشأن قانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية للدول الأعضاء، وضعت شعبة المشورة القانونية والتشريعية التابعة لقطاع أدوات التوسيم والرسوم والنماذج نظاماً لجمع التعقيبات، ومن خلال هذه النظام تُدعى الدول التي تلقت المشورة التشريعية إلى تقديم تعقيباتها للأمانة بشأن مدى رضاها عن المشورة التي تلقتها.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

35. ويوصي التقرير بأن تتّبع المنظمة نهجاً استباقياً في التعامل مع مواطن المرونة، وأن تقدم للبلدان النامية طائفةً من الخيارات ومواطن المرونة المتاحة في القوانين الدولية. وعلاوة على ذلك، يشير التقرير إلى أن الويبو ينبغي أن توضح كيف يمكن للخيارات المختلفة أن تعيق أو تعزز سعي البلدان نحو تحقيق أهداف التنمية.

- وتقدم أمانة الويبو بانتظام للبلدان النامية مجموعة من الخيارات ومواطن المرونة المتاحة في سياق إسداء المشورة التشريعية. ودائماً ما تقدم بيانات المشورة التشريعية حلولاً عقلانية ومُبررة؛ وفي العديد من الحالات، تُقدّم أمانة الويبو أيضاً حلولاً بديلة لتلبية الحاجة ذاتها.

وعلى سبيل المثال، في مجال الإنفاذ، تُوجّه بانتظام عناية البلدان النامية التي تتلقى المشورة إلى المادتين 7 و8 ومواطن المرونة والخيارات الواردة في الجزء الثالث من اتفاق تريبس. وعلى نحو مشابه، دائماً ما تشير المشورة التشريعية في مجال البراءات إلى مواطن المرونة المتاحة في نظام البراءات العالمي، وتُقدّمها إلى السلطات الوطنية المعنية. وقد نُوقشت أربع وثائق بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني المتعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيدين الوطني والإقليمي في سياق توضيح اللجنة للمسائل المتعلقة بعدد من مواطن المرونة والنُهج المختلفة التي اتُّبعت على الصعيدين الوطني والإقليمي للتعامل معها (<http://www.wipo.int/ip-development/en/agenda/flexibilities/>).

ويمكن اعتبار هذه التوصية قيد التنفيذ.

36. ويوصي التقريرُ بنشر سلسلة من وثائق الإطار الموجه نحو التنمية بشأن القضايا التشريعية التي تسدي المنظمةُ بشأنها المشورة.

- وفي سياق المشورة التشريعية التي تقدمها الأمانة، عادةً ما تراعي الأمانة احتياجات المنتفعين بنظام الملكية الفكرية، رغم أن السلطات المعنية ومتخذي القرار هم المسؤولون عن إجراء المشاورات في إطار أي عملية مشورة تشريعية. ففي شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية مثلاً، يُرسَل استبيان حول اتفاق تريبس إلى الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة التشريعية من أجل التثبت من امتثال الإطار القانوني في البلد المعني للالتزامات والخيارات الواردة في الجزء الثالث من اتفاق تريبس قبل تقديم أي مساعدة تشريعية.

ويمكن اعتبار هذه التوصية قيد التنفيذ.

37. ويوصي التقرير بأن تقدم الويبو مزيداً من الدعم لتحليل وقع اتفاقات الملكية الفكرية الدولية الجديدة على الأهداف الوطنية للتنمية والسياسات العامة، وبأن تعزز تبادل المعلومات بين البلدان، بما فيها البلدان المتقدمة، بشأن تجاربها مع تشريعات الملكية الفكرية ونتائج التنمية.

- وتجري الويبو باستمرار أنشطة تهدف إلى دعم البلدان في تحليلها لتكاليف وفوائد الانضمام إلى معاهدات واتفاقات الملكية الفكرية الجديدة. ففي مجال إذكاء الاحترام للملكية الفكرية، على سبيل المثال، توفر اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (الدورة التاسعة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ) منتدى لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في الويبو. ويسترشد عمل هذه اللجنة الاستشارية إلى حد كبير بالتوصية 45 من جدول أعمال التنمية، مما يعني مراعاة الشواغل الإنمائية التوجه والمصالح المجتمعية الأوسع نطاقاً.

وعقدت الويبو أيضاً اجتماعات إقليمية بشأن مواطن المرونة في مجال البراءات، وكلّفت خبراء إقليميين بإعداد أوراق بحثية عن تطبيق مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات على الصعيدين الإقليمي والوطني.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

38. ويوصي التقريرُ بأن تتولى الويبو إتاحة قواعد بياناتها المختلفة الخاصة بالتشريعات والممارسات التنظيمية من خلال بوابة إلكترونية مشتركة.

- وتقدم المنظمة قاعدة بيانات علمية للمعلومات القانونية الخاصة بالملكية الفكرية من خلال بوابة "ويبو ليكس" (<http://www.wipo.int/wipolex/>). وقد أصبحت قاعدة بيانات "ويبو ليكس" مرجعاً عالمياً للحصول على معلومات الملكية الفكرية نظراً لاحتوائها على مجموعة متميزة من قوانين الملكية الفكرية وأنظمتها ومعاهداتها التي تخص 196 بلداً حول العالم. وتعمل قاعدة البيانات باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وتتيح لجمهورها مجاناً ما يقرب من 13 000 وثيقة قانونية، باللغة الأصلية للنصوص القانونية (81 لغات وطنية) وبالترجمة حيثما كان ذلك ممكناً. ولقاعدة بيانات "ويبو ليكس" جمهورٌ سريع الازدياد، يصل إلى 1.5 مليون مستخدم سنوياً من كل قارة وبلد في العالم. ومن المثير للاهتمام أن ازدياد جمهور "ويبو ليكس" في البلدان النامية يفوق باطراد الزيادة التي تحدث في الدول الصناعية، مما يساعد على سد فجوة المعلومات القانونية. وتعرض قاعدة البيانات أيضاً معلومات أساسية بخصوص القوانين والمعاهدات الموجودة بها إلى جانب وجهات نظر مناسبة عن النظام الدولي للملكية الفكرية، مما يساعد البلدان على وضع أنظمتها القانونية الوطنية للملكية الفكرية.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

39. ويوصي التقرير بتحديث موقع الويبو الإلكتروني من أجل تحسين التواصل مع أصحاب المصالح والجهات المانحة والمستفيدين حول أنشطة الويبو، وتحسين القدرة على البحث عن المعلومات.

- وقامت الأمانة بإجراء إعادة هيكلة كاملة وإعادة تصميم لموقع الويبو الإلكتروني، بهدف تلبية احتياجات المستخدمين على نحو أفضل ولدعم هدف الويبو الاستراتيجي المتمثل في أن تكون الويبو هي المرجع العالمي للحصول على معلومات الملكية الفكرية. وحظي الموقع الإلكتروني الجديد، الذي أُطلق في نوفمبر 2013، باستحسان كبير من المستخدمين، واستشهد بإعادة تصميم الموقع بوصفه مثلاً للتميز في مؤتمر دولي كبير بشأن الويبو. وتضمن المشروع تنقية المضمون في كل أجزاء الموقع الإلكتروني، وزيادة المواد الرئيسية المتاحة باللغات الست بشكل كبير (فُقدت جميع الصفحات الرئيسية في الموقع بست لغات)، وتطوير استراتيجية جديدة لتجربة المستخدمين، وإجراء مراجعة شاملة وإعادة هيكلة لبنية المعلومات في الموقع بما يتماشى مع الاحتياجات المختلفة لمجموعات أصحاب المصالح، ووضع تصميم متطور يحسن تجارب الموقع الإلكتروني، ويعرض مضمون الموقع بالشكل المثالي حسب حجم الشاشة في الجهاز المستخدم لتنفيذ الموقع الإلكتروني. ولاقت الصفحات الجديدة المتعلقة بمرتسات الويبو القطرية إعجاب المستخدمين، وتعد تلك الصفحات إحدى التحسينات التي أُدخلت على المضمون، وتضم مواد تفاعلية تتعلق بما يفوق 190 بلداً من 20 قاعدة بيانات من قواعد بيانات الويبو الكامنة.

واستمر في عامي 2014 و2015 العمل في المرحلة الثانية من مشروع الموقع الإلكتروني، مع تنقية الصفحات الدنيا بانتظام وتحسينها وإعادة تصميمها، وإنشاء صفحة جديدة للجدول الزمنية (للاجتماعات)، وصفحة توظيف جديدة، وصفحة رئيسية جديدة للخدمات، وصفحة جديدة للأسئلة والأجوبة؛ وإضافة "روابط ذات الصلة" في الجزء السفلي من العديد من الصفحات. وأطلقت في أبريل 2015 صفحة رئيسية جديدة لمكاتب الويبو الخارجية - إضافة إلى صفحات منفصلة لكل مكتب خارجي - لتسليط الضوء على أنشطة المكاتب. وأطلقت على الموقع في يونيو 2015 منصة مبسطة جديدة للاشتراك في النشرة الإلكترونية، مما يوفر وسيلة سهلة لأصحاب المصالح لاختيار وتنظيم ما يرغبون في الحصول عليه من أخبار الويبو، من نحو 23 عرضاً. وعلاوة على ذلك، لا تزال تُجرى ترجمة الصفحات الدنيا إلى ست لغات.

وقد أُدخلت تحسينات مهمة على وظيفة البحث في الموقع الإلكتروني، ولا تزال تلك التحسينات مستمرة. وأنشئت واجهة بحث جديدة أسهل في الاستعمال وتعتمد على تقنية غوغل للبحث المخصص، وأضيف موقع اتحاد الكتب الميسرة (ABC) وموقع "ويبو غرين" إلى البحث في الموقع، كما يمكن الآن البحث في المقالات الإخبارية المنشورة

على موقع wipo.int. ومن المقرر أن يُنقذ بحلول نهاية عام 2015 تطبيقٌ شبكيٌّ جديدٌ للبحث (Solr) من شأنه أن يُحسِّن مدى ملائمة نتائج البحث، على سبيل المثال، عن منشورات الويبو والاجتماعات ووثائق الاجتماعات، وأن يقوم بتصنيفها على نحو أكثر تفصيلاً.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

40. ويوصي التقرير بإيلاء اهتمام بالدروس المستفادة من قواعد بيانات المساعدة التقنية الأخرى، مثل قاعدة البيانات العالمية الخاصة بالمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، لضمان تحقيق الفائدة المرجوة من قاعدة بيانات مطابقة الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية.

- تواصل أمانة الويبو تعزيز وتحسين سبل تعاونها مع الشركاء الآخرين ذوي التوجه الإنمائي، لا سيما من خلال شعبة العلاقات الخارجية والمكاتب الإقليمية. ويعد ذلك جزءاً من المنهج الشامل الذي تتبعه الويبو بشأن الشركات وحشد الموارد. ويعد برنامج الويبو للبحث (WIPO Re:Search) وبرنامج "ويبو غرين" من أمثلة هذه الشركات. وتجري أنشطة التعاون من خلال برامج متخصصة داخل الأمانة بغية تحسين أنشطة العمل: حلقة عمل الويبو الإقليمية بشأن التخلص الآمن بيئياً من السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية، التي نُظمت بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (UN ESCAP)، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة (ARTNeT)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

ولا تزال قاعدة بيانات مطابقة الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية – التي أُعدت لتكون أداة إلكترونية لمطابقة احتياجات إنمائية مُحددة متعلقة بالملكية الفكرية مع الموارد التي تقدمها جهات مانحة محتملة – غير مُستغلة استغلالاً كافياً من جانب الدول الأعضاء.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

41. ويُقدّم التقرير عدداً من التوصيات التي تهدف إلى إدماج التوجه الإنمائي في إدارة الموارد البشرية من الموظفين والخبراء الاستشاريين، بما في ذلك عملية الاختيار المطبقة، وضمان الشفافية في هذه الإجراءات. وتتناول التوصيات أيضاً ضرورة مواءمة عمليات التوظيف ونظام إدارة الأداء وتنمية قدرات الموظفين (PMSDS) مع أهداف التنمية، وضرورة وجود مدونة أخلاقيات.

- وتواصل الويبو ضمان مواءمة مواهبها البشرية مع احتياجات البرنامج. وتحقيقاً لهذه الغاية، تُجري مراجعة دورية للتصميم التنظيمي. وقد اكتمل الآن إضفاء الطابع المؤسسي على التخطيط الفعال للقوة العاملة من خلال تكامل الأنظمة مع دورات البرنامج والميزانية، على نحو يضمن انخراط المديرين على جميع المستويات. وينعكس التوجه الإنمائي بشكل مناسب في جميع أوصاف الوظائف فيما يتعلق بموظفي أمانة الويبو المعنيين، بما في ذلك المبادئ المبينة في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية.

ويجمل نظام إدارة الأداء وتنمية قدرات الموظفين مباشرةً إلى اعتبارات التوجه نحو التنمية حينما يتعلق عمل الموظف المعني بتحقيق نتائج موجهة نحو التنمية. ويُراعى أيضاً تقييم الموارد البشرية، بما في ذلك تقييم الموظفين، الأهداف التنموية ذات الصلة بقضايا التنمية في حالة اشتراك الموظفين في تقديم المساعدة التقنية والتعاون الإنمائي.

وفما يخص دمج اعتبارات الأخلاقيات في ممارسات إدارة الموارد البشرية في أمانة الويبو، وُضعت مدونة أخلاقيات ضمن برنامج التقييم الاستراتيجي، كجزء من نظام شامل للأخلاقيات والنزاهة في الويبو. وصيغت مدونة الأخلاقيات، التي تتضمن قيماً ومبادئ أساسية، من خلال عملية تشاور داخلية، وعممت على جميع موظفي الويبو



واعتباراً من 1 فبراير 2012، وتحتوي هذه المدونة على مبادئ تتعلق بالموضوعية والمساءلة. وبدأ في ديسمبر 2012 تقديم تدريب إلزامي على الأخلاقيات والنزاهة، بما في ذلك مدونة أخلاقيات الويبو، لجميع موظفي الويبو، ولا يزال يُقدّم إلى الآن.

ومعايير السلوك في الخدمة المدنية الدولية التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية سنة 2001 أُدمجت رسمياً في إطار الويبو التنظيمي مع إقرار نظام الموظفين ولأئحته المنقّحين الساريين اعتباراً من 1 يناير 2013. وقد أُدمجت هذه المعايير بشكل واضح عن طريق الإشارة إليها في اتفاق الخدمات الخاصة النموذجي المستخدم في توظيف الخبراء والاستشاريين الخارجيين.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

### (باء) التوصيات التي تستحق مزيداً من الدراسة

1. يقدم التقرير، في شتى السياقات المختلفة، توصيات تشير إلى ضرورة وجود مزيد من التنسيق الداخلي في الويبو بشأن القضايا المتعلقة بالتعاون الإنمائي.

- وشددت وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 17/2016، الواردة في الوثيقة WO/PBC/24/11، على أن الويبو، إضافةً إلى استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية والخطط القطرية، تواصل تعزيز آليات وبرامج التعاون المُصممة خصيصاً لتناسب احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتواصل الويبو أيضاً تعزيز تنمية المهارات البشرية والمهنية، وتيسير تحديث البنية التحتية للملكية الفكرية ووضع أطر قانونية وتنظيمية مناسبة في مجال الملكية الفكرية، مع مراعاة التعهدات المحددة للبلدان المتلقية وأهدافها التنموية الوطنية، والتشجيع على الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات التي تديرها الويبو. وتؤدي المكاتب الإقليمية دوراً محورياً في هذه التعهدات بصفتها جهات تنسيق عامة تضمن تخطيط وتنفيذ المشروعات المتسقة والملموسة على نحو فعال وناجع في الدول الأعضاء.

وتوضح الفقرة 14.9 من وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 17/2016 تعاون قطاع التنمية مع البرامج / القطاعات الأخرى.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

2. ويوصي التقرير بإدخال تحسينات على إمكانية الاطلاع على البحوث والأدلة كأساس لأنشطة التعاون الإنمائي.

- ويواصل مكتب كبير الاقتصاديين في الويبو تطوير وتوسيع قاعدة البحوث الخاصة بالأنشطة الموجهة نحو التنمية في مجال الملكية الفكرية. وتُجرى بانتظام إتاحة نتائج الاستكشافات البحثية الجديدة من خلال سلسلة حلقات الويبو الدراسية بشأن اقتصاديات الملكية الفكرية، وتقرير الملكية الفكرية العالمي، والعديد من أوراق العمل المتاحة مجاناً على موقع الويبو الإلكتروني للاقتصاديات. وإضافةً إلى ذلك، أُتيح مؤخراً موردين جديدين على هذا الموقع الإلكتروني: هما قاعدة بيانات الدراسات الاقتصادية، وصفحة "بيانات للباحثين"؛ ويهدف هذان الموردان إلى تحسين قاعدة الأدلة اللازمة لوضع سياسات الملكية الفكرية، ومساعدة الباحثين في ظل ضعف الموارد على إجراء استكشافاتهم.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

3. ويقدم التقرير توصيات بشأن وجاهة المنظمة وتوجهها، لا سيما بشأن ضرورة أن يكون جميع الموظفين والمستشارين المشاركين في أنشطة التعاون الإنمائي على علم بالمبادئ والممارسات المقبولة على نطاق واسع.

- وتولي الويبو أهميةً لضرورة أن يكون جميع الموظفين على علم بما أقرته المنظمات الدولية الأخرى من مبادئ وممارسات مقبولة على نطاق واسع في مجال التعاون الإنمائي، وأن يتبعوا هذه المبادئ والممارسات، عند الاقتضاء. وإقراراً بأهمية ذلك، فإن برامج الويبو المستمرة الخاصة بتدريب الموظفين واحتياجات الموظفين التدريبية المحددة ذاتياً في إطار نظام إدارة الأداء وتنمية قدرات الموظفين تُمكنهم من مواكبة الطابع المتغير للتعاون الإنمائي، وهي تستند أيضاً إلى مبادئ جدول أعمال التنمية. ويُركّز تعميم جدول أعمال التنمية على دمج هذه المبادئ في الأنشطة اليومية لجميع موظفي الويبو.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

4. ويُقدّم التقرير عدداً من التوصيات التي تفيد بأن أنشطة الويبو واعتمادات الميزانية أكبر في حالة الملكية الصناعية منها في حالة حق المؤلف والحقوق المجاورة "رغم التطور المحتمل الكبير للصناعات الإبداعية والثقافية"، وأن استراتيجيات الملكية الفكرية ينبغي أن تشمل على اهتمام أكبر بقضايا الإبداع والصناعات الثقافية.

- وكان أبرز إنجاز في مجال وضع القواعد والمعايير خلال السنوات الأخيرة هو اعتماد نص معاهدين جديدتين لحق المؤلف هما: معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري (معاهدة بيجين) ومعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي الإعاقات الأخرى في قراءة المطبوعات (معاهدة مراكش). وتواصل الويبو تعزيز دورها في مجال حق المؤلف في البيئة الرقمية. وقد أُحرز تقدم في وضع معيار دولي طوعي جديد لضمان جودة الإدارة الجماعية يُعرف باسم "TAG of Excellence" (أي التميز في الشفافية والمساءلة وحسن الإدارة). وإضافةً إلى ذلك، استحدثت الويبو دورة تعلم عن بعد تستخدم مجموعةً كاملةً من تقنيات التواصل الحديثة المُستعملة في القرن الحادي والعشرين لتوفير أداة عملية للإدارة الجماعية لفائدة موظفي منظمات الإدارة الجماعية وواضعي السياسات والعاملين في المجال القانوني. وتواصل المنظمة نشر دراسات وطنية عن الإسهام الاقتصادي لصناعات حق المؤلف، وذلك استناداً إلى دليل الويبو لاستقصاء المساهمة الاقتصادية للصناعات القائمة على حق المؤلف 2003. وبذلك تحافظ المنظمة على توازن تركيزها على كل مجالات الملكية الفكرية.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

5. ويوصي التقرير بأنه من أجل توسيع مشاركة أصحاب المصالح، ينبغي للويبو أن ترصد على نحو أكثر انتظاماً تنوع أصحاب المصالح والخبراء المشاركين في تقديم المساعدة، وذلك لضمان توازن وجهات النظر.

- ولا تكف أمانة الويبو عن بذل الجهود لتوسيع نطاق مشاركة أصحاب المصالح في طائفة من الأنشطة، بما في ذلك من خلال المكاتب الإقليمية. فعلى سبيل المثال، تهدف بعض المبادرات في مجال المعارف التقليدية إلى تعزيز المشاركة الفعلية لممثلي الشعوب الأصلية والجماعات المحلية في عمل الويبو. وفي سياق مختلف، تلتزم شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية بنهج متوازن في اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، بما في ذلك من خلال أنشطة تكوين الكفاءات وإذكاء الوعي.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

6. ويوصي التقرير بالاهتمام بإعادة تنظيم أنشطة التعاون الإنمائي الخاصة بالويبو لتلبية احتياجات فئات معينة من البلدان. ويشير التقرير أيضاً إلى أنه ينبغي تصنيف البلدان في مجموعات لأغراض تقديم المساعدة التقنية على أساس القواسم الهيكلية المشتركة، مثل طبيعة الاقتصاد وحجمه، أو قدرات مكاتب الملكية الفكرية.

- وتستهدف أنشطة التعاون الإنمائي الخاصة بالويبو احتياجات البلدان وأولوياتها المحددة في شتى المناطق وفي المراحل التنموية المختلفة، وهذه الأنشطة مُصمَّمة خصيصاً لتلبية تلك الاحتياجات. فدائماً ما تُوضَّع في الاعتبار حالة التنمية الاقتصادية والبشرية، وكذلك وضع الملكية الفكرية، في البلد المتلقي. وفي جميع برامج الويبو للتعاون الإنمائي، يُولى الاهتمام بتحديد الاحتياجات والأولويات المتفاوتة الخاصة بالبلدان الأقل نمواً. وتشارك المنظمة بأكملها في تنفيذ التوصيات ذات الصلة لبرنامج عمل اسطنبول (IPoA). وينصب تركيز خاص أيضاً على الدول الجزرية الصغيرة النامية. فعلى سبيل المثال، وحدة منطقة الكاريبي – التي أُنشئت في عام 2010، في إطار المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لمعالجة مجالات محددة من الاحتياجات ذات الأولوية لبلدان منطقة البحر الكاريبي – رُقيت إلى قسم منطقة الكاريبي في عام 2014. ويعمل المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ على تعزيز التعاون دون الإقليمي في بلدان جزر المحيط الهادئ من خلال عقد اجتماعات مع رؤساء مكاتب الملكية الفكرية الموجودة في المنطقة وإقامة علاقات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

7. ويوصي التقرير بوضع خارطة للمبادرات الحكومية الدولية الأخرى والجهود غير الحكومية للنهوض بالابتكار والإبداع ونقل التكنولوجيا والنفوذ إلى المعارف.

- وتواصل أمانة الويبو إذكاء معرفتها بالأنشطة ذات الصلة التي تُجرى في منظمات أخرى على الصعيدين الدولي والوطني حيثما كان وضع تلك الخارطة مفيداً في سياق أحد أنشطة المساعدة التقنية. وفيما يلي بضع أمثلة على مشاركة المنظمة، واستفادتها من هذه المشاركة، مع منظمات أو هيئات أخرى تشجع على الابتكار والإبداع ونقل التكنولوجيا والنفوذ إلى المعارف.

وفي مجال المعارف التقليدية، تنسق أمانة الويبو عن كثب وبانتظام مع العديد من المنظمات الدولية الحكومية الأخرى، بما فيها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) بشأن قضايا التنوع البيولوجي، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) بشأن قضايا الزراعة، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن القضايا المتعلقة بالتجارة، ومنظمة الصحة العالمية (WHO) بشأن قضايا الصحة العامة، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (UN PFII) بشأن قضايا الشعوب الأصلية.

وتواصل الأمانة أيضاً العمل على تحديد الشركاء والبحث عن دعم مالي من مصادر خارج الميزانية من أجل برامجها ومشروعاتها. وتركزت جهود التوعية على إقامة شركات لدعم برنامج الويبو للبيئة (WIPO GREEN)، وبرنامج الويبو المتعلق بالبحث (WIPO Re:Search)، واتحاد الكتب الميسرة. كما شاركت أمانة الويبو عن كثب في تقديم الدعم اللازم لتنفيذ الآلية التكنولوجية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (أي اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا (TEC) ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ (CTCN)). وشاركت الأمانة في اجتماعات اللجنة والمركز المذكورين وأصبح ذلك المركز من شركاء برنامج الويبو للبيئة، وبالمثل أصبحت الويبو أحد الأعضاء الأوائل في شبكة تكنولوجيا المناخ.

واستأنفت الويبو مشاركتها الفعالة في الأسبوع العالمي للمقاولة (GEW)، وهو مبادرة دولية تشجع الشباب على المقاولة والابتكار من خلال أنشطة محلية ووطنية وعالمية. وشاركت الأمانة في تنظيم أسبوع من الفعاليات

والدورات التدريبية في إطار الأسبوع العالمي للمقاولة لعام 2014، وذلك بالتعاون مع الأونكتاد، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومركز التجارة الدولية، وإدارة التنمية الاقتصادية في كانتون جنيف، وجامعة جنيف، واتحاد الشركات السويسرية. وانصب التركيز في المقام الأول على تعزيز الابتكار وتشجيع الشباب على المقاولة وتنظيم دورات لتكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية وتوفير معلومات عن البراءات.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

8. ويوصي التقرير بأن تُتيح الويبو "قائمة" أو كتالوجاً بأنشطة التعاون الإنمائي.

- وجمعت الأمانة مواد بشأن تقديم المساعدة التقنية، وعرضت دليلاً بشأن تقديم مساعدة الويبو التقنية خلال الدورة الثانية عشرة للجنة (الوثيقة CDIP/12/7). ويسعى الدليل إلى أن يكون بمثابة بوابة لأنشطة المساعدة التقنية وخدماتها التي تقدمها الويبو. وهو مُوجّه إلى الدول الأعضاء والمؤسسات والأفراد المهتمين ببرامج الويبو للمساعدة التقنية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ونشرت الأمانة هذا الدليل في شكل كتيب، وتواصل تحديث محتواه.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة.

9. ويتناول كثير من التوصيات إجراءات تحقيق وفورات في التكاليف وتعزيز الكفاءة، بما في ذلك تجنب ازدواج وتحسين الانتفاع بالموارد التكنولوجية.

- ولقد ساعد إطار الإدارة القائمة على النتائج، ضمناً وصرحاً، على تجنب ازدواج الأنشطة داخل المنظمة وعلى تحسين الانتفاع بالموارد المالية والبشرية. وإضافةً إلى ذلك، تواصل المنظمة الانتفاع بموارد تكنولوجية مثل مؤتمرات الفيديو والبث عبر الإنترنت في أنشطتها التدريبية.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقّذة.

10. ويتناول التقريرُ الأنشطةَ التدريبية التي قامت بها الويبو، ويُقدّم توصيات معينة تتعلق بعمل أكاديمية الويبو. ويوصي التقرير بوضع أهداف التدريب وأولوياته ونتائج المرتقبة على نحو أكثر تحديداً واستراتيجيةً، وبأن يُركّز التدريب على تكوين كمّ كافٍ من الخبرة الجوهرية المبنية على المعلومات السياسية داخل البلدان النامية بشأن الملكية الفكرية والتنمية، وبأن تركز التقارير المرفوعة بشأن التدريب على الكيفية التي ساهم بها التدريبُ في تحقيق أهداف التنمية.

- وتُركّز أنشطة أكاديمية الويبو على تعزيز كفاءات الموارد البشرية من أجل الانتفاع الفعال بالملكية الفكرية لأغراض التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومن أجل تحقيق هذه النتيجة، شرعت الأكاديمية في إجراء مراجعة كاملة لحفظة الدورات التدريبية المقدمة للموظفين الحكوميين، بما في ذلك موضوعات البرامج ومحتواها، والأهداف التعليمية، والفئات المستفيدة المستهدفة، ومعايير اختيار المؤسسات الشريكة. وعلاوة على ذلك، شرعت في إجراء مراجعة خارجية شاملة وتحديث محتوى دورات التعلم عن بعد، وتعزيز منصة التعلم التكنولوجية، وزيادة عدد الدورات المتاحة لجميع لغات الأمم المتحدة على السواء، فضلاً عن اللغات الأخرى. وقامت أيضاً بزيادة عدد البرامج، وزيادة إمكانية الالتحاق ببرامج التعليم العالي في الجامعات، وواصلت تقديم المساعدة على إنشاء مراكز تدريب وطنية وتنمية مهارات مجموعات من المديرين المحليين ذوي الخبرة في مجال الملكية الفكرية والتنمية ومنهجيات التدريس. وتوجد حالياً مجموعة كافية من خبراء الملكية الفكرية والتنمية، لا سيما في البلدان المستفيدة من مشروعات الأكاديميات الناشئة، من خلال تقديم منح دراسية فردية خاصة لدورات درجة الماجستير. وأُخذت خطوات لتحسين أدوات التقييم، من أجل ضمان استهداف خدمات التدريب على نحو

فعال عند تلبية احتياجات البلدان المستفيدة والجهات المعنية الأخرى، ولضمان الانتفاع الأمثل بالموارد، ولإعادة توجيه محتوى التدريب وأساليبه عند الضرورة.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

11. ويوصي التقرير بأن يكون التدريب على الملكية الفكرية إنمائي التوجه، ويوصي بربط تعليم الملكية الفكرية بقضايا السياسة العامة الأخرى.

- واستحدثت أكاديمية الويبو المكونات الخاصة بالملكية الفكرية والتنمية في مناهجها، وتواصل الأكاديمية تحديث هذه المكونات، وذلك فيما يتعلق ببرامج التطوير المهني، وبرامج المؤسسات الأكاديمية، وبرامج التعلم عن بعد، وبرامج المدارس الصيفية. وجرى إيلاء اهتمام خاص بتدريب المدربين المحليين على موضوعات تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. ومن خلال نهج تفاعلية وديناميكية وتجريبية، يكتسب المشاركون في برامج الأكاديمية معارف متخصصة، ويكتسبون ما هو أهم، وهو القدرة على وضع تلك المعارف موضع التطبيق للمساهمة في التنمية الوطنية والإقليمية الخاصة بهم. وتُقدّم أيضاً دورات خاصة جديدة للتعلم عن بعد في مجال الملكية الفكرية وبعض التحديات العالمية، مثل الصحة العامة والتجارة وكذلك المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

12. ويوصي التقرير بأن تُجرى الويبو مراجعةً معمقةً ونقديةً للوضع الاستراتيجي لأنشطتها التدريبية، لا سيما أنشطة أكاديمية الويبو، في سياق المبادرات التدريبية الأخرى في جميع أنحاء العالم.

- وكانت ولا تزال أكاديمية الويبو منذ إنشائها مركزاً رائداً للتدريب والبحث في مجال الملكية الفكرية من أجل البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ومع ذلك، فإن أنشطتها متغيرةً، وكذلك المجال الذي تعمل فيه. وفي هذا السياق، يجري حالياً تنفيذ خطة متوسطة الأجل لإصلاح الأكاديمية وتعديل وضعها، بناءً على تقارير مراجعة خارجية وتدقيق داخلي للحسابات.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

13. ويُقدّم التقرير عدداً من التوصيات الرامية إلى تحقيق فعالية من حيث التكلفة في تقديم أنشطة الويبو التدريبية.

- وتقوم أكاديمية الويبو بجزء كبير من أنشطة الويبو التدريبية، في حين أن القطاعات المتخصصة والمكاتب الإقليمية وشعبة البلدان الأقل نمواً تُقدّم أيضاً أنشطة تدريبية متخصصة، وأنشطة توعوية، ودراسات إفرادية، وأدلة، وغيرها من الأدوات التدريبية والتدريبية في مجموعة متنوعة من موضوعات الملكية الفكرية. وتعمل الأكاديمية عن كثب مع جميع القطاعات المعنية في الويبو لوضع وتنفيذ إجراءات للمشاورات الداخلية والتنسيق والتخطيط وتبادل المعلومات من أجل تحديد الاحتياجات والطلبات التدريبية وتلبيتها بكفاءة وفي الوقت المناسب.

وتواصل الأكاديمية بذل جهود من أجل ضمان إعداد برامجها وإدارتها وتقديمها بتكلفة مجدية، مع التركيز بشكل خاص على تنمية الخبرات الوطنية والكفاءات الطويلة الأمد. وتواصل الأكاديمية أيضاً توسيع مداها الجغرافي واللغوي، ووضع معايير وشروط محددة للشراكات لمساعدة المؤسسات التدريبية الوطنية على أن تصبح مستدامةً.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنفَّذةً. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

14. ويشير التقرير إلى أن قاعدة بيانات المساعدة التقنية ينبغي أن يُعاد تصميمها لتيسير البحث على المستويين الداخلي والعام عن برامج الويبو وفقاً لمعايير عديدة، ولجعل نتائج التقييمات الداخلية والخارجية متاحة للجمهور مع إمكانية البحث فيها. وعلاوة على ذلك، يُوصي بأن تُحدَّث قاعدة البيانات بانتظام أكبر من قبل جميع البرامج، وبأن تُدمج في نظام التخطيط للموارد المؤسسية.

- واشترك فريق نظام قطاع التنمية مع فريق التخطيط للموارد المؤسسية في إعداد ملخص لمشروع دمج قواعد بيانات نظام قطاع التنمية (التي تضم قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية (IP-TAD) وقاعدة بيانات قائمة الخبراء الاستشاريين في مجال الملكية الفكرية (IP-ROC)) في نظام التخطيط للموارد المؤسسية على نطاق المنظمة.

ويهدف المشروع إلى تحسين نظام قطاع التنمية وتحويله إلى نظام مُحدَّث وقوي تماماً يسمح بنقل البيانات آلياً وإلكترونياً من نظام التخطيط للموارد المؤسسية إلى نظام قطاع التنمية، بأقل تدخل يدوي ممكن. ومن خلال دمج النظامين، واستخدام نظام التخطيط للموارد المؤسسية كمصدر للبيانات الإلكترونية، سوف تتجنب احتمال حدوث أخطاء أو تناقض في البيانات بين النظامين، وسوف تُدرج التحديثات آلياً. ويتناول المشروع أيضاً معايير القدرة على البحث لأغراض التوثيق وإعداد التقارير.

ويمكن اعتبار هذه التوصية مُنقَّذة. وسوف تواصل الأمانة تنفيذ أنشطة المتابعة.

### (ج) التوصيات التي تطرح مشاكل من حيث تنفيذها

1. تشير بعض التوصيات التي أن المنظمة ينبغي أن تتحول من منظور "مركزية الملكية الفكرية" إلى منظور "التوجه نحو التنمية"، لا سيما في تعاملاتها مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ويشير التقرير أيضاً إلى أن الويبو ينبغي ألا تسعى إلى جعل نفسها المتحدث باسم الأمم المتحدة في مجال الملكية الفكرية.

- وتقطع الاتفاقية المنشئة للويبو والاتفاق المبرم مع الأمم المتحدة بأن الويبو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تتمثل ولايتها في تعزيز حماية الملكية الفكرية من أجل التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وتقر أيضاً وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 13/2012 بقدرة الويبو على أن تكون بمثابة المنتدى الحكومي الدولي الرائد لتناول القاسم المشترك بين الملكية الفكرية والابتكار وقضايا السياسات العامة العالمية. ولما كانت الويبو هي الوكالة التابعة للأمم المتحدة المتخصصة في مجال الملكية الفكرية، فإنها تسعى إلى تيسير الحوار الدولي بشأن القاسم المشترك بين الابتكار والملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية، مع الإقرار بأن الملكية الفكرية ليست غايةً في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

وأشير إلى أن الويبو ينبغي أن تستمر في تطوير خبراتها المحددة في مجال الملكية الفكرية، والإدلاء برأيها بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة وتتعلق ولايتها الرئيسية بمجال الملكية الفكرية، مثلها في ذلك مثل منظمة الصحة العالمية التي تتحدث في الصحة بلسان الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة التي تتحدث في الزراعة بلسان الأمم المتحدة. وهذا لا يمنع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من المشاركة في مجال الملكية الفكرية.

2. ويُقدّم التقرير بضع توصيات بخصوص الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، والاتفاقات التي توصلت إليها الدول الأعضاء بشأن التنسيق بين لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وفي الجمعيات العامة في عام

- وإن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، ولجنة البرنامج والميزانية، والجمعيات العامة، بما في ذلك التنسيق بين هذه الهيئات، ينبغي ألا يُعاد النظر فيها أو تُطرح من جديد لمزيد من المناقشات. ففي تلك الهيئات، تتوصل الدول الأعضاء إلى الاتفاق بعد دراسة ومناقشة متأثنتين، وينبغي ألا يُعاد طرح اتفاقاتها المصاغة بعناية لمزيد من المناقشات التي ربما تأتي بنتائج عكسية.

3. ويقدم التقرير عدداً من التوصيات التوجيهية للغاية على مستوى التفاصيل (فتنص مثلاً على محتوى معين للاستبيانات)، والتي تعكس وجهة نظر واحدة فقط فيما يتعلق بكيفية القيام بنشاط ما.

- وإن درجة التحديد والتفصيل في التوصيات ليست مفيدة في بعض الحالات، لأنها تحرم المنظمة من المرونة الديناميكية اللازمة لتحقيق التوازن بين المصالح والأولويات المختلفة، المتناقضة في كثير من الأحيان، في ظروف دائمة التطور. وحيثما تكون التوصيات مُحددة للغاية في بعض جوانب موضوع ما، فإنها تغفل جوانب أخرى، وتكون النتيجة غير واقعية وغير عملية، لا سيما حينما يتعلق الأمر بقضايا حساسة سياسياً.

4. ويوصي التقرير بأن تستكشف الويبو سبلاً لإيلاء مزيد من الاهتمام لإسداء المشورة إلى البلدان وتوفير المعلومات لها بشأن مفاوضات ومعاهدات الملكية الفكرية، وآثارها المحتملة. وعلاوة على ذلك، يوصي التقرير بأن تمنح الويبو دعماً أكبر للمشورة الموجهة نحو التنمية بخصوص التفاوض بشأن ترتيبات الملكية الفكرية الثنائية والإقليمية وفيما بين بلدان الجنوب وبخصوص تنفيذ هذه الترتيبات، والمفاوضات، والحوار، والتعاون.

- وتتخذ المنظمة موقفاً يمثّل في أنها ينبغي ألا تتدخل في مفاوضات الملكية الفكرية التي تُجرى على المستوى الثنائي أو الإقليمي. ومع ذلك، تواصل المنظمة تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء فيما يخص تنفيذ اتفاقات الملكية الفكرية الثنائية والإقليمية. على سبيل المثال، أسدت الويبو المشورة لبلدان أمريكا الوسطى بشأن إطار اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية (CAFTA)، وأسدت المشورة لكولومبيا وبيرو بشأن ما أبرماه من اتفاقات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. كما تقدم الويبو المساعدة إلى البلدان في تنفيذ اتفاق تريبس، في إطار الاتفاق المبرم بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية.

5. ويوصي التقرير بأن تُقدّم الويبو منحاً إلى الدول الأعضاء لتنفيذ الأنشطة الخاصة بهذه الدول، ولتقليل تكاليف موظفي الويبو، ولتكوين كفاءات وطنية.

- وينطوي عدد من أنشطة التعاون الإنمائي على تقديم الويبو لدعم من أجل تمويل خبير دولي تحدده إحدى الدول الأعضاء، أو من أجل تمويل خدمات استشارية تُعدها مؤسسة وطنية. ومع ذلك، يُشار إلى أن هذه التوصية تمثل توفيراً زائفاً، لأن من شأنها أن تُقلّل بشكل كبير من قدرة المنظمة على رصد التنفيذ وتقييم النتائج، ومن جودة الخدمة، التي تعتبر أيضاً مغزى أساسياً للتقرير.

6. ويوصي التقرير بأن يقتصر دور المكاتب الإقليمية في تقديم الأنشطة وتنفيذها على الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية الخاصة بقضايا تتناسب مع خبرة القطاعات المتخصصة.

- ولا يمكن الاستمرار في جعل المكاتب الإقليمية مقصورةً على الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية التي تنطوي على قضايا متعددة الجوانب في مجال الملكية الفكرية. وعلاوة على أن المكاتب الإقليمية هي مستودعات للخبرات الخاصة بكل بلد في مجال الملكية الفكرية.

7. ويقدم التقرير توصيات بشأن محتوى المشورة التشريعية التي تقدمها الويبو للدول الأعضاء وأغراض هذه المشورة.

- ويشير التقرير إلى أن المشورة التشريعية المقدمة من الأمانة ينبغي دائماً أن تشمل على استراتيجيات تهدف إلى توفير انتفاع أكبر بمواطن المرونة وأشكال "بديلة" للملكية الفكرية مثل المعارف التقليدية. ورغم أن المشورة التشريعية المقدمة من الأمانة تحتوي دائماً على معلومات عن اتساع قضايا الملكية الفكرية المنطبقة، بما في ذلك مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية، فإن التأكيد الذي يقترحه التقرير لا يتفق، في معظم الحالات، مع طلب من الدول الأعضاء واحتياجاتها الخاصة للمشورة التشريعية.

وكذلك يقترح التقرير أن تضع الويبو في اعتبارها، عند تقديم المشورة التشريعية، "احتياجات مجموعة متنوعة من المستخدمين وأصحاب المصلحة المحتملين على الصعيد الوطني، وتحديد أولوياتهم الاستراتيجية". ويبدو أن طلبات الحصول على المشورة التي تتلقاها الويبو من الدول الأعضاء لا تُصاغ على هذا النحو، وتتسم القضايا بطابع سياسي ومحلي شديد للغاية يجعل تناول الويبو لها أمراً غير مناسب أو غير مجد.

8. ويقدم التقرير عدداً من التوصيات التي تشير إلى أن أنشطة الويبو ينبغي أن تكون "قائمة على التنمية" (وأن تكون أيضاً "قائمة على الطلب"، أو "قائمة على الدول الأعضاء"، أو "مُعززة لتوحي البلدان زمام الأمور")، ويشير إلى أن المنظمة ينبغي أن تُوجّه أنشطتها للنهوض بنهج "التوجه نحو التنمية".

- وإن أنشطة الويبو في مجال التعاون الإنمائي تتبع الولاية التي تضعها الدول الأعضاء في برنامج الشائبة وميزانيتها، وينبغي أن تسترشد جميع التوصيات الواردة في التقرير بوثيقة البرنامج والميزانية، حسبما اتفقت عليه الدول الأعضاء. ورغم أن التقرير يشير إلى أن الأمانة لها حرية التصرف في تفسير هذه الولاية وتنفيذها، فإن وثيقة البرنامج والميزانية تقدم أهدافاً واضحةً ترغب الدول الأعضاء في تحقيقها، وأحد هذه الأهداف، فيما يخص وثيقة الشائبة 13/2012، هو تمكين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من استخدام الملكية الفكرية لتحقيق نمو اقتصادي، وتحقيق أهدافها التنموية الوطنية. وقد صُممت أنشطة الويبو في مجال التعاون الإنمائي خصيصاً لتحقيق هذا الهدف، لا سيما من خلال المساعدة على تنفيذ ما يلي:

"1" استراتيجيات وسياسات وطنية في مجال الملكية الفكرية تتماشى مع الأهداف التنموية الوطنية،

"2" وأطر تنظيمية للملكية الفكرية تُعزز الإبداع والابتكار،

"3" وبنية تحتية فعالة للملكية الفكرية تكون مُوجّهة نحو التنمية ونحو تقديم الخدمات،

"4" وقدرة معززة على الاستفادة من اقتصاد المعرفة من خلال الانتفاع بالملكية الفكرية.

9. ويوصي التقرير بتحسين التوجه الإنمائي لأنشطة الويبو عن طريق تعزيز الشفافية، لا سيما بأن تُنشر، من أجل المراجعة الخارجية، جميع استراتيجيات الملكية الفكرية وسياساتها وخططها المدعومة من الويبو في شكل مبدئي قبل الانتهاء منها.

- وإن نشر الصيغة المبدئية لوثائق السياسات الحكومية الداخلية أمرٌ تحدده الدولة العضو المعنية دون غيرها، وإن كانت الويبو مستعدة لتيسير نشر هذه الوثائق ومراجعتها عند الطلب.

10. ويشير التقرير إلى أنه يمكن لهيئة خاصة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أن تؤدي دوراً في تحديد المشروعات والأنشطة واقتراحها.



- وتمارس المكاتب الإقليمية ما يلزم من رقابة وتنسيق في بدء المشروعات والأنشطة الموجهة نحو التنمية واقتراحها، في حين أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية توفر الهيئة التي تستطيع الدول الأعضاء من خلالها أن تقترح مشروعات جدول أعمال التنمية وأنشطته أو توافق على اعتمادها لكي تنفذها الأمانة.
- 11. ويقدم التقرير توصيات تشير إلى وقع أنشطة الويبو للتعاون الإنمائي، ويقترح التقرير أن تقوم المنظمة بتوسيع نطاق أصحاب المصالح غير الحكوميين الذين تتعاون معهم في التخطيط للتعاون الإنمائي وتنفيذه.
- وفي حين أن الويبو تعمل على توسيع وتقويم استراتيجيات تواصلها مع جميع المنظمات الخارجية، بما فيها المنظمات غير الحكومية، لا بد من توخي الحذر ومن التمحيص الدقيق من أجل ضمان حياد المنظمات غير الحكومية، وذلك لتجنب العمل مع كيانات تعمل لمصلحتها الذاتية، حيث يجب أن ينصب التركيز على توفير نشاط تعاوني إنمائي على أساس احتياجات الدول الأعضاء وأهدافها التنموية.
- 12. ويقدم التقرير عدداً من التوصيات المتعلقة بدور مكاتب الويبو الخارجية، في سياق التنسيق الداخلي/ الخارجي.
- ولا بد أن يُراجع دور مكاتب الويبو الخارجية مع مراعاة القضايا السياسية ذات الصلة والأدوار المتنوعة التي يقوم بها كل مكتب خارجي. وينبغي أن يُنظر إلى المخاوف التي حددها التقرير على أنها مسائل ينبغي للأمانة أن تُجري بشأنها مزيداً من المشاورات مع الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، يُجري المدير العام حالياً عملية تشاور مع الدول الأعضاء بشأن مسألة مكاتب الويبو الخارجية.
- 13. ويناقش التقرير العلاقة بين المكاتب الإقليمية والمكاتب الخارجية باعتبارها ترتيباً موحداً واحداً. ولكن هذه المناقشة ليست دقيقة، لأن لكل مكتب خارجي نهجاً فريداً ودرجة مشاركة في أنشطة التعاون الإنمائي.
- وعلى سبيل المثال، مكتب الويبو في سنغافورة ليس مجرد جهة اتصال لوجستية، بل إنه يقوم بعدد كبير من أنشطة العمل الموضوعية التي تُعني عن الحاجة إلى إرسال زملاء من المقر الرئيسي إلى المنطقة، مما يعني تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف. ومن هذه الأنشطة أن مكتب الويبو في سنغافورة ينشر معاهدات الويبو على نحو متوازن، ويُعزز أنشطة دعم الملكية الفكرية والابتكار، ويوسع إدارة أصول الملكية الفكرية وشبكاتهما، ويروج لخدمات التحكيم والوساطة، ويدعم برنامج النفاذ إلى البحوث من أجل التنمية والابتكار (ARDi)، ويعمل على إنشاء وتعزيز منظمات إدارة جماعية في منطقة آسيا.
- 14. ويوصي التقرير بتحسين التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ووكالات التنمية، ويوصي على وجه التحديد بأن تُجرى أنشطة الويبو للتعاون الإنمائي من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية القطرية.
- وينبغي أن تسعى الويبو إلى ربط أنشطتها بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ولكن هذه الأطر ليست مهيأة جيداً لمثل هذه الجهود في الوقت الحاضر. وينبغي للويبو أن تواصل استكشاف كيفية تحقيق هذا الهدف.
- 15. ويوصي التقرير، في سياق إدارة الموارد البشرية، بأن يكون التعاقد مع الخبراء والاستشاريين الخارجيين من خلال عطاءات عامة.
- وليس من المُستحسن إجراء عطاءات عامة لتعيين خبراء استشاريين في مشروعات المساعدة التقنية، لأن هذه الشروط سوف تنتقص من مرونة المنظمة في توظيف استشاريين خارجيين بالطريقة الأكثر فعالية واستجابة، وسوف تفرض إجراءً إدارياً مُعقداً لن يكون له ما يبرره في جميع الظروف.

16. ويشير التقرير إلى أن قاعدة بيانات مطابقة الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية ينبغي أن تُربط بقاعدة بيانات الويبو للمساعدة التقنية.

- ورغم أن قاعدة بيانات مطابقة الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية تُربط بقاعدة بيانات المساعدة التقنية على مستوى البيانات فور الانتهاء من أي مشروع، لا توجد فائدة في دمج برمجيات قاعدتي البيانات. فالمتطلبات التقنية لقاعدتي البيانات مستقلة، ولكل منها أغراض مختلفة.

17. ويوصي التقرير برفع تقارير بشأن جميع مساعدات الويبو التقنية فيما يخص القضايا المتعلقة بترييس، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالميزانية، إلى منظمة التجارة العالمية من أجل إدخالها في قاعدة البيانات العالمية الخاصة بالمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة.

- ورغم أن الويبو تقدم بانتظام إلى منظمة التجارة العالمية معلومات عن أنشطتها الخاصة بالمساعدة التقنية من أجل إدخالها في قاعدة البيانات العالمية الخاصة بالمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، لم يُقترح تقديم المعلومات المتعلقة بالميزانية. فمنظمة التجارة العالمية نفسها، في هذا السياق، تحذف المعلومات المتعلقة بالميزانية من قاعدة البيانات الخاصة بها لأنها رأت أن تلك المعلومات أثارت كثيراً من المشاكل وسوء الفهم.

18. وبعض توصيات التقرير تتباعد في تبسيط الحلول المطلوب إقرارها أو تتباعد في تعميم تلك الحلول عند الإشارة إلى برامج الويبو المتعلقة بالبنية التحتية.

- وعلى سبيل المثال، تشير بعض التوصيات إلى الاستعانة بمصادر خارجية في مجال تكنولوجيا المعلومات على أنها خيار مُفضّل، أو قاعدة مُثلى. وعلى النقيض من ذلك، نجد أن من عادة الويبو أن تسعى إلى تحديد أفضل الممارسات في الصناعة ("الاستعانة بأفضل المصادر")، لأن الاستعانة بمصادر خارجية قد لا تكون، من منظور إدارة المخاطر، أكثر فعالية من حيث التكلفة أو أكثر إفادة من الناحية الاستراتيجية، وقد تكون الاستعانة بمصادر داخلية بديلاً أفضل في بعض الظروف.

- ومن قبيل ذلك، يوصي التقرير باستخدام برمجيات مفتوحة المصدر. وفي حين أنّ من عادة الويبو أنها تُفضّل البرمجيات المفتوحة المصدر حينما تُعتبر مُستحسنة في حالة معينة، بعد إجراء تحليل للتكاليف والعوائد.

- ويوصي التقرير أيضاً بتحقيق اللامركزية في خدمات دعم تكنولوجيا المعلومات، في حين أن النهج الذي تتبعه الويبو، استناداً إلى الخبرة، هو أن اللامركزية ليست دائماً النهج الصحيح. وأفضل نهج هو الجمع بين التحكم المركزي والدعم الإقليمي اللامركزي، وكلاهما مُتمم للآخر.

- ويوصي التقرير بنموذج واحد يناسب الجميع فيما يخص حلول الأعمال التجارية لمكاتب الملكية الفكرية. إلا أن حلول الأعمال التجارية تختلف من مكتب لآخر، ولا بد من تعديل نهج الويبو ليناسب احتياجات محددة لدى الدول الأعضاء في هذا الصدد.

- ويوصي التقرير بأن تخضع قاعدة بيانات "ركن البراءات" لتقييم تفصيلي للمخاطر نظراً لوجود خدمات عامة/ خاصة أخرى للبحث في البراءات، في حين أن قاعدة بيانات "ركن البراءات" لا تخضع للاختيار بينها وبين قواعد البيانات المتاحة لعامة الناس، ولا يُصح بتنفيذ هذه التوصية. وكان قد تم الاتفاق على أنها ينبغي أن تُطور بوصفها أحد أصول الويبو الاستراتيجية لتعزيز هدفها المتمثل في تقليص الفجوة المعرفية.

19. ويوصي التقرير بأن يكون مضمون المشورة التشريعية المقدمة للبلدان متاحاً لعامة الناس، بموافقة الدول الأعضاء، لتسهيل المراجعة والنقاش من قبل الخبراء الخارجيين وأصحاب المصالح الوطنيين.

- وإن المسودات والتعليقات التي يُعدّها قسم المشورة التشريعية والسياسية في الويبو يتبادلها المتلقون لتلك المشورة التشريعية والسياسية مع جميع أصحاب المصالح الوطنيين الذين يرى المتلقون أن من المناسب تبادلها معهم، وذلك داخل شبكة أصحاب المصالح الوطنيين والدوليين الخاصة بهم ووفقاً لمصالحهم الخاصة. ومستوى السرية تُحدده الدول الأعضاء وفقاً لمعاييرها الخاصة بها. ولذلك تتخذ المنظمة إجراءات لتضمن ألا يطلع على الوثائق سوى السلطة الطالبة وبعثتها الدائمة في جنيف. وتحظى الممارسة الحالية بموافقة الدول الأعضاء.

[نهاية المرفق والوثيقة]